مجتمع

إيطاليا: أكثر من 2100 مهاجر في 24 ساعة

وصل مئات المهاجرين إلى جزيرة لامبيدوزا الإيطالية ليل الأحد - الإثنين، مما زاد عدد الوافدين إلى أكثر من 2100 في حوالي 24 ساعة. وقالت الإذاعة الإيطالية الرسمية، إن أربعة قوارب وصلت إلى لامبيدوزا بعدما اصطحبها خفر السواحل الإيطالي أو سفن الشرطة الجمركية في الأميال الأخيرة إلى الميناء، في ساعة مبكرة من صباح الإثنين. وبلغ عدد الوافدين 635 بعد أكثر من 1400 كانوا قد وصلوا يوم الأحد. تجدر الإشارة إلى أن المهربين يستفيدون من البحار الهادئة لإطلاق قوارب غير صالحة للإبحار باتجاه الشواطئ الأوروبية. (أسوشييتد برس)

الصين: هروب ثلاثة فهود يثير المخاوف

أثارت حادثة هروب ثلاثة فهود من حديقة سفاري (شرق الصين) جدالاً في الشارع الصيني. وكان سكان مدينة هانغتشو قد أفادوا في البداية بأنّهم رأوا فهداً طليقاً، علماً أنّ الحديقة لم تقرّ بهربه إلاّ بعد انتشار الخبر. وأوضحت أنّها أخّرت إصدار بيان لتجنّب إثارة الذعر. وفي هذا الإطار، أعلن مسؤولون محليون توقيف خمسة أشخاص يعملون في الحديقة، بمن فيهم مديرها العام، مشيرين إلى أنّ الشرطة فتحت تحقيقاً في الحادث. وقد نُشرت كلاب وأُطلقت مظلة تعمل بالطاقة بحثاً عن تلك الفهود. (فرانس برس)

تشيلي: حقوق للعقل البشري

يُتوقع أنّ تصبح تشيلي أول بلد في العالم يُصدر تشريعات في شأن التقنيات العصبية، وأنّ تدرج في دستورها مفهوم حقوق العقل أو «الحقوق العصبية» التي يمكن أنّ تكون منطلقاً للاجتهاد المستقبلي في مجال حقوق الإنسان.

وسبق أنّ أُقرّ مشروع القانون في هذا الشأن بالإجماع في مجلس الشيوخ ويبقى إقراره في مجلس النواب. ويهدف الإصلاح الدستوري الذي ينظر فيه مجلس النواب إلى الحفاظ على السلامة الجسدية والنفسية للمواطن، بحيث لا يمكن لأي سلطة أو فرد، من خلال التقنيات الجديدة المتعلقة بالعقل البشري، زيادة تلك السلامة الفردية أو إنقاصها أو تعطيلها من دون الحصول على الموافقة المناسبة. وشرح السيناتور غيدو جيراردي، أحد المروجين للتشريع، أنّه يهدف إلى حماية الحدود الأخيرة للكائن البشري، وهي عقله. ويرى المشرعون التشيليون أنّ التقنيات العصبية قادرة على إنشاء عمليات قراءة وكتابة في الدماغ لتسجيل البيانات العقلية للشخص، وستتيح في المستقبل القريب تعديلها أو إضافة أخرى جديدة إليها. وأضاف جيراردي: «إذا كانت هذه التقنيات قادرة على قراءة أفكار الشخص قبل أنّ يعرف حتى ما يفكر فيه، فيمكنها تالياً أن تكتب في عقله مشاعر وأفكاراً وقصص حياة ليست ملكه ولن يكون عقله قادراً على التمييز بين ما إذا كانت تخصه فعلاً أو أنّها مخلوقة اصطناعياً».

(فرانس برس)

(مارتين برنيتي/ فرانس برس)

قلوب البلجيكيين في خطر

بروكسل ـ **لبيب فهمي**

مع احتلال بلجيكا المركز السادس في الترتيب الأوروبي لناحية نمط الحياة الذي لا يعتمد على الحركة، لا تعدّ صحّة القلب والأوعية الدموية للبلجيكيين مطمئنة. وزاد الأمر سوءاً خلال فترة الحجر الصحي في ظل تفشي فيروس كورونا، وبالتالي الاضطرار للعمل عن بعد. لذلك، أطلقت حملة بعنوان «أرجوك، قف وتحرك»، أو «من فضلك، انهض وتحرك» في البلاد، لتشجيع الناس على الحركة. ويقول طبيب القلب ورئيس اللجنة العلمية لرابطة أمراض القلب البلجيكية، البروفيسور أنطوان بوندو، لـ «العربي الجديد»: «كانت الأرقام بالفعل مقلقة للغاية قبل فترة ظهور الجائحة. وأظهرت الدراسات أن البلجيكيين يبقون جالسين بمعدل ست إلى سبع ساعات يومياً. ومن الواضح أن ظروف هذه الأزمة الصحية لم تؤد إلا إلى تفاقم الوضع».

ويوضح بوندو: «يتحرك الناس أقل من السابق، حتى لو مارس البعض رياضة أكثر»، مشيراً إلى أنه لا يجب الخلط بين ممارسة الرياضة والنشاط البدني اليومي الذي انخفض. يضيف: «يمكننا القول بوضوح شديد إن هناك زيادة في الوزن مرتبطة بنمط حياة أكثر خمولاً وزيادة في تناول الطعام لدى عدد من الأشخاص خلال فترة الحجر الصحي. لدى استقبال المرضى، نرى أن عوامل الخطر المتعلقة بأمراض القلب متفشية. وبسبب الزيادة في الوزن، نرى أيضاً ارتفاعاً طفيفاً في ضغط الدم، ومشاكل أكثر خطورة مثل مرض السكري. يضاف إلى ذلك ضعف جودة النوم ومشاكل في الصحة النفسية والعقلية. مع ذلك، هناك معطيات موضوعية تظهر بوضوح أن غياب النشاط البدني المنتظم مرتبط بزيادة معدل الوفيات المتعلق بأمراض القلب والأوعية الدموية».

يتابع بوندو أن المعنيين بشكل أكبر من غيرهم هم أولئك الذين يعملون عن بعد والمراهقون الذين لم يعودوا يذهبون إلى المدرسة. «من المؤكد أن أسلوب الحياة الذي يتسم بقلة الحركة يساهم في تعزيز هذه الظاهرة».

بالإضافة إلى هذه الصورة القاتمة، هناك مشاكل أخرى تتعلق بالتأخر في التشخيص. ويقول بوندو: «في ما يتعلق بأمراض القلب والأوعية الدموية، أدت أزمة كورونا في بعض الأحيان إلى تأخر كبير في التشخيص»، مضيفاً: «علينا حقاً الإصرار على عودة الأشخاص إلى المستشفى وتشخيصهم وعلاجهم بشكل صحيح. كطبيب قلب، أنا قلق حقاً بشأن هذا الوضع. خلال تفشي الموجة الأولى لجائحة كورونا، شهدنا انخفاضاً في عدد المرضى بالقلب، لأن الناس لم يتوجهوا إلى المستشفى، الأمر الذي أدى إلى زيادة المرض. نستعد الآن لاستقبال المزيد من مرضى القلب والأوعية الدموية، لأن الناس يكسبون وزناً إضافياً، وقد أصبحوا أكثر خمولاً، ولا تتم مراقبة العوامل الخطرة التي تؤدي إلى أمراض القلب». ولأن الأطباء مرهقون أيضاً، فيتم إيلاء اهتمام أقل لتلك الجوانب التي تشكل الحجر الأساس لأمراض القلب والأوعية الدموية في المستقبل.

وكانت منظمة الصحة العالمية قد أشارت إلى أن أكثر من ثلاثة ملايين شخص يموتون سنوياً بسبب نمط الحياة الخالي من الحركة. وأوصت بما لا يقل عن ساعتين ونصف الساعة من النشاط البدني المعتدل الشدة، أو ساعة وربع الساعة من النشاط البدني القوي في الأسبوع، أو مزيج من الاثنين. ويمكن تنفيذ هذه التوصيات في المنزل، من دون معدات خاصة وفي مساحة محدودة.

في هذا الإطار، أطلقت حملة «أرجوك، قف وتحرك» أو «من فضلك، انهض وتحرك». وتركز حالياً بشكل أساسي على الموظفين في الشركات، لحثهم على تعزيز النشاط البدني، على أن تستهدف عامة الناس خلال العام الجاري.

ويشرح بوندو: «نعتقد أن هناك حاجة حقيقية للناس لتعزيز النشاط البدني بمعدل ثلاثين دقيقة في اليوم. ليس من الضروري أن تكون رياضة مكثفة، ولكن مجرد المشي، وركوب الدراجة الهوائية قليلاً. هناك سلسلة كاملة من الأشياء التي يمكن للمرء أن يمارسها بسهولة في الحياة اليومية. الفكرة هي بالفعل الدخول في ديناميكية إيجابية للحركة، وممارسة نشاط بدني منتظم ويومي، من خلال برنامج رياضي ممتع يناسب الجميع». ففي مواجهة هذا التهديد الصامت المتزايد، يجب أن تستمر توعية عامة الناس من جميع الأعمار بأهمية النشاط البدني وفوائده الصحية، كما يشدد متخصصون في مجال الصحة.

أمراض

يقول أطباء إن الجلوس نحو ثماني ساعات في المتوسط يومياً خلف الحاسوب، قد يشكل خطراً على الصحة. وبحسب دراسة نُشرت مؤخراً، يرتبط الخمول البدني بزيادة بنسبة 24 في المائة بخطر الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية، وزيادة بنسبة 16 في المائة بخطر الإصابة بالسكتة الدماغية.

تحقيق

حقوق كثيرة حُرم منها أهالي «مناطق التسويات» في الجنوب السوري، لا سيّما حقّ الحصول على الرعاية الصحية اللائقة. ويأتي تردّي الوضع الاقتصادي ليزيد الأمور سوءاً، يُضاف إليه الوضع الوبائي مع انتشار فيروس كورونا الجديد

مناطق التسويات

تردي الوضع الصحي في درعا وغياب الدعم

ريان محمد

ثلاث سنوات مرّت على سكان مناطق سيطرة المعارضة سابقاً في محافظة درعا، في جنوب سورية، أو ما يُعرف اليوم بـ«مناطق التسويات»، وهم محرومون من حقوقهم في الحصول على الرعاية الصحية من جرّاء عدم إعادة تأهيل المنشآت الطبية، بعدما دمّرها قصف النظام السوري والقوات الروسية قبل سيطرتهما على المنطقة في عام 2018 وسط غياب المنظمات الإنسانية الداعمة. وتقلّ فرص معظم سكان مناطق المصالحات بالوصول إلى الخدمات الصحية، فمن أصل 44 منشأة طبية كانت تتوزّع على المنطقة، أعاد الأهالي بدعم من المغتربين تأهيل أربع منشآت بشقّ الأنفس. وعلى الرغم من المبالغ الكبيرة التي أُنفقت عليها، فإنّها تفقد عاجزة إلى حد كبير أمام حجم الاحتياجات. يقول عقبة زيواني، ابن درعا، إنّ «الأهالي العاديين قد يستطيعون الوصول إلى المنشآت الطبية، لكن ثمّة مخاطرة وعقبات في المقابل، أبرزها العقبات الأمنية. فأيّ شخص مخالف للنظام، أو عمل ضدّه مدنياً أو عسكرياً، لا يمكن إسعافه إلى المستشفيات المتوفّرة في مناطق النظام لأنّها مكتظة بالشرطة والجيش، بالتالي فإنّ احتمال تصفية أو اعتقال الجريح أو المريض كبير جداً». يضيف زيواني أنّ «ثمّة شريحة واسعة أخرى من المطلوبين للخدمة العسكرية في القوات النظامية، لا يستطيع أيّ منهم، في حال مرض أو تعرّض إلى محاولة اغتيال، دخول المستشفيات في مناطق النظام. وقد يؤدي ذلك إلى وفاة الجريح، مثل ما حدث مع الشاب يزن جعارة من بلدة تل شهاب في ريف درعا الغربي». ويؤكد زيواني أنّ «كثيرين يحتاجون إلى العلاج، لكنّهم محرومون منه لعدم توفّر أطباء مختصّين أو تجهيزات طبية، من قبيل أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي أو التصوير الطبقي المحوري، إلى جانب نقص في الدواء الصحية. ومن يتعاطف مع المريض ويساعده يصير معرّضاً إلى الاعتقال. وثمّة ممرّضون كثر، كانوا قد تركوا وظائفهم قبل عام 2018، ما زالوا مطلوبين من قبل الأمن، ما يحول دون قدرتهم على التوجه إلى مناطق سيطرة النظام المطلقة، ففي مناطقنا ما زالت سيطرته محدودة في داخل البلدات والمدن». وبلفت زيواني إلى أنه «من العوامل التي تحول دون حصول الناس على العلاج الصحي، ارتفاع أسعار الأدوية، خصوصاً أنّها تضاعفت مرات عدة مقارنة بالعام الفائت، من جرّاء انخفاض سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي، في حين لا تتوفّر جهات تقدّم الدواء أو تدعم أسعاره».

مستشفيات منهارة

وفي تقرير نُشر أخيراً، يذكر «تجمع أحرار حوران»، وهو موقع إعلامي محلّي مختصّ في شؤون درعا، أنّ «مستشفى نوى الوطني فقد العديد من خدماته الطبية، التي كان يقدمها مجاناً، بعد دخول النظام إلى المنطقة وسيطرته عليها، وخاصة خدمات الإسعاف والعناية والعيادات الطبية والنسائية والتوليد والجراحة، كبرى وصغرى، وآخر النظم المستشفى من الخدمة، من جرّاء استهدافه بالقصف وخسارته معظم تجهيزاته وتخريبه، بالإضافة إلى فصل كادره الطبي من العمل». أضاف التقرير أنّ «أهالي نوى والقرى التابعة لها طالبوا، في مطلع العام الجاري، حملة أهلية لجمع التبرعات، مع انتشار فيروس كورونا الجديد، لإصلاح بعض الأعطال في وحدة الأكسجين والإبراج الخاصة بها في مستشفى نوى الوطني، الذي ما زال عاجزاً عن تقديم أبسط أنواع الرعاية الصحية. وعلى الرغم من توفّر مستشفى خاص آخر في المنطقة تتوفر فيه كوادر طبية وتجهيزات لازمة، فإنّ المواطنين بمعظمهم يعجزون عن تحمّل تكاليف العلاج المرتفعة جداً من جرّاء تدهور الأوضاع الاقتصادية. وفي هذا الإطار، يقول المتحدث باسم «تجمع أحرار حوران» أبو محمود الحوراني، لـ«العربي الجديد»، إنّ «ثمّة سبعة مستشفيات في مناطق النظام، منها في مدينة درعا، مثل مستشفيات اليرموك والرحمة والشفاء والشرق، تتوفر فيها بعض الخدمات الطبية، بالإضافة إلى مستشفى درعا الوطني ومستشفى إزرع الحكومي ومستشفى الصمدين العسكري، وهي في مناطق سيطرة النظام الأساسية. وفي مناطق التسويات، مستشفى بصرى الشام الوطني ومستشفى طفس ومستشفى الجيزة. وثمّة مستشفيات قائمة لكنّها غير مفعلة، مثل مستشفى جاسم ونوى، وأخرى مدمّرة مثل مستشفى الحراك». ويؤكد الحوراني «عدم قدرة المواطنين على الوصول إلى المستشفيات الخاصة أو العامة في مناطق النظام، خصوصاً إذا كان لديهم موقف سياسي أو ثمة إجراء أمني في حقهم. كذلك تعاني المستشفيات بشكل عام من نقص في الكوادر الطبية التي هاجرت أعداد كبيرة منهم. وقد يكون تردّي الوضع الاقتصادي من أبرز الصعوبات».

وكانت المنشآت الطبية في «مناطق التسويات»، بحسب تقرير «تجمع أحرار حوران» نفسه، قد قدّمت خدمات طبية لأكثر من 593 مدنياً قبل سيطرة النظام، الذي استخدم العنف المفرط وقصف القطاع الصحي والبنية التحتية من ضمن سياسة الحصار، إلى جانب إفقاد المجتمع الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى نهب القوات الحكومية والمليشيات الموالية الأجهزة والمعدات الطبية، ما تسبّب في تردي واقع الخدمات الصحية. يضيف التقرير أنّ الأهالي يتوجّهون إلى مستشفى بصرى الشام في شرق درعا ومستشفى طفس في غربها، ما تسبب في زيادة الضغط عليهما، في حين تراجع دور مستشفيي نوى والجيزة إلى أبسط الخدمات الطبية وتحوّلا إلى مستوصفين بسيطين. وتحذّر مصادر محلية في ريف درعا من تراجع الخدمات التي يقدّمها مستشفى طفس العامل بدعم أهلي، من جرّاء غياب الدعم وقيام خدماته على ما يقدّمه الكادر من جهود تطوعية. وبحسب تقرير التجمّع، يهدّد خروج مستشفى طفس عن الخدمة بفقدان الأهالي نحو ثمانية آلاف خدمة إسعافية شهرياً ونحو 600 عمل جراحي وولادة.

كورونا يزيد الاحتياجات الصحية

أظهر انتشار فيروس كورونا الجديد العجز الذي يعانيه القطاع الطبي في «مناطق التسويات»، وإن كانت المنشآت ليست أفضل بكثير في مناطق النظام إذ تعجز عن تقديم الأدوية والأكسجين، بالإضافة إلى عدم توفّر أماكن كافية في وحدات العناية المركّزة ونقص في أجهزة التنفس الصناعي، ما دفع إلى ظهور مبادرات أهلية ومحلية تعتمد على التبرعات لتأمين تلك الاحتياجات. لكنّ تفاقم الاحتياجات تزامناً مع تردّي الوضع الاقتصادي للأهالي والمغتربين أثر بشكل أكبر بكثير على الإمكانيات والموارد المتاحة، خصوصاً عقب تراجع دور المنظمات الإنسانية الدولية، في حين ثمّة دور محدود محلياً لمنظمة الهلال الأحمر السوري.

ومن تلك المبادرات التي نشأت تحت ضغط الاحتياجات الناتجة عن تفشي وباء كورونا، بحسب تقرير التجمّع، حملة أهلية في بصرى الشام العام الماضي لإعادة تأهيل مستشفى بصرى الشام الوطني، بهدف تأمين الرعاية الصحية للمصابين من أدوية وأكسجين ومعقمات وأماكن للحجر الصحي. كذلك سُجّلت في المحافظة مبادرات أهلية عديدة لتأمين أسطوانات الأكسجين والمعقمات والأدوية، في ظلّ عدم قيام المنظمات بتأهيل المستشفيات وتأمين الاحتياجات الطبية بشكل كافٍ. كذلك قامت لجان أهلية في بلدة الغارية الشرقية في ريف درعا الشرقي، نهاية العام الماضي، بحملة تهدف إلى إعمار مستشفى الإحسان في البلدة، الذي دُمّر في عام 2018 خلال الحملة العسكرية التي شنّها النظام للسيطرة على المنطقة، وذلك بتكلفة تصل إلى مليار ليرة سورية (نحو مليونَين و150 ألف دولار أميركي).

وفي «مناطق التسويات»، من الممكن أن تسمع قصص معاناة كثيرة لأشخاص يعجزون عن الحصول على الخدمات الصحية. وفي هذا الإطار، يقول أبهم السعدي من مخيم درعا لـ«العربي الجديد» إنّ «ثمّة أزمة كبيرة يعانيها المرضى، وهي عدم توفّر أجهزة طبية مثل أجهزة التصوير وبعض أنواع التحاليل. وإذا كان في إمكانهم مراجعة المستشفى العام، فقد يضطرون إلى الانتظار لفترات طويلة». ويلفت إلى «انتشار المجموعات الخيرية والإغاثية، لكنّ التكاليف المرتفعة لا تسمح بتغطية الاحتياجات». ويتحدث السعدي عن «نقص في الأدوية ورفع أسعار المتوفّر منها، وترك الناس بدون خيارات، حتى المستشفيات لا تقدم الأدوية التي يحتاجها المرضى، والأسوأ عدم توفر الاختصاصيين بشكل دائم». تجدر الإشارة إلى أنّ الأمم المتحدة أطلقت مناشدة لهذا العام بقيمة 3,3 مليارات دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية في داخل سورية، بالإضافة إلى 5,2 مليارات دولار لمساعدة اللاجئين السوريين في الدول المجاورة ودعم المجتمعات المضيفة. وفي العام الماضي، حصلت خطة الاستجابة الإقليمية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المضيفة لهم لعام 2019 على 58 في المائة من التمويل المطلوب، أي 5,4 مليارات دولار. وبحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإنّ «قلة المساعدات ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليم تزيد من التكاليف اليومية وتهدد بدفع أسر اللاجئين إلى دوامة من الضعف لا يمكن تداركها».

عقبات أمنية أمام الوصول إلى المنشآت الطبية (محمد أبازيد/فرانس برس)

100,000
مدني على الأقل في مدينة نوى والقرى التابعة لها في ريف درعا الغربي، يعانون من تدهور القطاع الصحي

> من أصل 44 منشأة طبية أعاد الأهالي تأهيل أربع فقط حتى اليوم
>
> 3,3 مليارات دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية في داخل سورية

مريم صالحة بائعة القطايف في مخيم دير البلح

على الرغم من داء السكري وارتفاع ضغط الدم، تواظب مريم صالحة على صنع القطايف في شهر رمضان، وتلاقي إقبالاً إذ أنّها تراعي أوضاع الناس المتردية

غزة ـ **امجد ياغي**

في مخيم دير البلح في وسط قطاع غزة، وتحديداً على مقربة من سوق المخيم، اعتاد سكانه وكذلك أهل مدينة دير البلح مشاهدة أمّ إياد، مريم صالحة، وهي تصنع القطايف التي لم يتغيّر طعمها ولا لونها على الرغم من كل التغيير الذي طرأ على قطايف رمضان في أماكن أخرى. ومريم صالحة البالغة من العمر 57 عاماً من مواليد مخيم دير البلح، وتعود أصول أسرتها إلى قرية برير المحتلة في عام 1948، وهي أمّ لأربعة أبناء وخمس بنات. إياد هو أكبر الأبناء ويعاني من إعاقة في قدميه، في حين أنّ أبناءها الثلاثة الباقين، عمر وديب وحسن، عاطلون من العمل غير أنّهم يساندونها في ما تقوم به. على مدى 40 عاماً، كان زوجها عبد الفتاح، وهو خبّاز، يُعدّ القطايف ويبيعها في كل موسم رمضان في الشارع الرئيسي لمخيم دير البلح، وهي رافقته في ذلك طوال 20 عاماً. وبعدما توفّي قبل سبعة أعوام من جرّاء سكتة قلبية، قرّرت زوجته أن تستمر في هذا العمل مع أبنائها في شهر رمضان، ففيه يحصلون على رزقهم.

تخبر مريم «العربي الجديد»: «عندما توفي زوجي، قررنا الاستمرار في هذه المهنة التي لطالما سندتنا في كثير من الأوقات والأزمات. فزوجي كان يجد نفسه في بعض الأحيان من دون عمل في الأفران، لذا دعمته هذه المهنة. وكانت له سمعة جيدة في مجال صناعة القطايف، ولديه زبائن كثر في المخيم والمدينة على حد سواء. وقد وصل صيته إلى كل محافظات قطاع غزة، لأنّه ظلّ محافظاً على نكهة القطايف التي اعتادها الناس». وبعدما نقل عبد الفتاح خبرته إلى زوجته، ها هي اليوم تشرف بنفسها على صناعة عجينة القطايف فيما يساعدها أبناؤها وعامل آخر على الإنتاج. يُذكر أنّها رفضت وضع أيّ إضافات على العجينة حتى يصير لونها أبيض، أو إضافة صبغات مثل ما يفعل بائعو قطايف أخرون في قطاع غزة بهدف جذب الزبائن وتطوير النكهة. بالنسبة إليها فإنّ حفاظها على الطعم الأصيل للقطايف يستقطب الذوّاقين الذي يعرفون نكهة رمضان جيداً.

وتوضح مريم أنّ «في بقيّة أيام السنة، نجلس في المنزل من دون عمل»، لكنّها تحاول قدر المستطاع الاستفادة من «الصنعة التي تعلمتها من زوجي، من الصعب عليّ تركها. كثيرون ينظرون إليّ كامرأة تعمل في السوق، لكنّني أفتخر بأنّني أكملت مشوار زوجي لمساندة عائلتي، فلا نجوع ولا نضطر إلى مدّ اليد إلى الآخرين». وتحرص على الإبقاء على ابتسامتها، «حتى لو وقعت مصيبة أمامي في السوق، أنا أبتسم للجميع»، لافتة إلى أنّ «الناس هنا في المخيم يحبون أجواء رمضان، على الرغم من انتشار فيروس كورونا الجديد».

ولا تنكر مريم أنّها تفتقد زوجها كثيراً، إذ إنّ «اللحظات التي كنت أرافقه خلالها للعمل في السوق هي الأسعد بالنسبة إليّ». وتحكي أنّها كانت تساعده في إعداد العجينة ورصف قطع القطايف، بالإضافة إلى البيع في آخر ثلاثة أعوام قبل وفاته، لأنّ حالته الصحية كانت تمنعه من القيام بأكثر من ذلك. وتلفت مريم إلى أنّه «قبل عشرين عاماً، لم تكن تتوفر خلاطات لتسهيل عجن القطايف فكان الأمر يعتمد على اليدين. حتى الصبّ كان يتمّ بواسطة مغرفة كبيرة. لكنّ الأدوات اليوم تطورت لتسهّل عملية إعداد القطايف، فيشتريها الزبون وهي ساخنة». لكنّ مريم لم تتمكّن من شراء ماكينات كبيرة توضع الخلطة فيها وتصبّ القطايف بواسطتها، بالتالي ما زالت تعمد إلى صب القطايف بواسطة إناء بلاستيكي مع تقدير كمية كل قطعة على حدة». تحب مريم عيشة المخيم وكذلك المنطقة التي تعيش فيها، علماً أنّها كانت قد انتقلت مع زوجها للسكن في مبنى يجتمع فيه أشقاؤه في مدينة دير البلح. هي متعلقة في تفاصيل حياة المخيم وعيشته، وثمّة علاقة مميزة تربطها بنساء المخيم، وقد توطدت العلاقة أكثر بعدما ورثت العمل عن زوجها وصارت المعيلة الأساسية لأسرتها. وهي نجحت في المحافظة على زبائن زوجها الذين اعتادوا شراء القطايف منه منذ عشرات السنين.

أحمد البحيصي، جار قديم من سكان المخيم، ما زال يشتري منها القطايف. يخبر «العربي الجديد» أنّ والده الذي توفي قبل 15 عاماً كان زبوناً لدى زوج مريم، «وكنت أحضر عندما كنت مراهقاً لأشتري القطايف من هنا. وما زلت محافظاً على عادتي هذه في رمضان حتى هذا اليوم. يضيف أنّ «ثمة نكهات قديمة في المخيم ملتصقة بنا وإن كبرنا»، لافتاً إلى أنّ «وجود أمّ إياد في المخيم وبيع القطايف طقس من طقوس المخيم، على الرغم من كثرة باعة القطايف والتنافس في ما بينهم. لكن من يريد نكهة القطايف الأصلية بقصدها ويرى ابتسامتها ويشتري منها، فيما هي تحدّثنا عن أمهاتنا. فهي تعرف نساء المخيم بمعظمهنّ».

قطايف رمضان بالنكهة الأصلية (محمد الحجار)

لا تتخلّى عن ابتسامتها (محمد الحجار)

مهرجان موسيقي في بؤرة كورونا الأولى

في اليوم الأخير من عام 2019، سُجّلت إصابة أولى بفيروس جديد في مدينة ووهان. ثمّ راحت العدوى تتفشّى، الأمر الذي استدعى عزلاً تاماً للمدينة. واليوم، تبدو ووهان ماضية في استعادة حياتها

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

في مشهد أعاد إلى الأذهان الصورة التي كان عليها العالم قبل تفشي فيروس كورونا الجديد، شارك أكثر من 11 ألف شخص في مهرجان «ذي سترووبيري ميوزيك فستيفال» الذي أقيم في مدينة ووهان الواقعة في وسط الصين، مطلع شهر مايو/ أيار الجاري. وكان لافتاً في الحفل الذي تزامن مع عطلة عيد العمال، عدم التزام المشاركين بالكمامات الطبية ولا بشرط التباعد الاجتماعي أو الجسدي كإجراء احترازي لمنع انتشار عدوى الفيروس الذي ما زال يفتك بكثيرين في دول العالم. وهو كان قد انطلق، في أواخر عام 2019، من هذه المدينة بالذات، وتحديداً من سوق للمأكولات البحرية فيها. وقد دفع الأمر السلطات الصينية آنذاك إلى فرض حجر صحي عام وقيود صارمة على المدينة التي يبلغ عدد سكانها 11 مليون نسمة، علماً أنّ عملية العزل تلك استمرت أكثر من شهرَين.

وقد صرّح منظمو الحفل بأنّ إقامة مهرجان «ستروبيري» (فراولة) الموسيقي السنوي في ووهان، علماً أنّه ينظّم في العادة في مدن ومناطق مختلفة، هو مكافأة لسكان المدينة على التضحيات التي قدموها في أثناء تفشي الوباء فيها. ورأوا أنّ تنظيم المهرجان بالصورة التي ظهر فيها وفي وقت تعاني فيه دول أخرى من جائحة كورونا، هو إنجاز كبير يُحسب للقيادة الصينية. وكانت وسائل إعلام رسمية صينية ناطقة بلغات أجنبية قد أفردت مساحات كبيرة لتناول مهرجان «ستروبيري» في ووهان، ونقلت فعالياته على الهواء مباشرة، في ما بدا كأنّه جزء من بروباغندا تسوّق لنجاحات الحزب الشيوعي الصيني والدولة في مكافحة فيروس كورونا الجديد والسيطرة عليه.

في ردّ على سؤال لـ«العربي الجديد» عمّا إذا كانت الصين تحاول من خلال تسويق نجاحاتها تحسين صورتها في الخارج بسبب تحميلها مسؤولية انتشار الفيروس، تقول شيا لي وهي إعلامية صينية تعمل في تلفزيون الصين المركزي بالعاصمة بكين، إنّ «الصين ليست في حاجة إلى دعاية من أجل تحسين صورتها، فضلاً عن أنّها لم تقترف ذنباً في ما يتعلق بتفشي الوباء العالمي، وقد أكدت منظمة الصحة العالمية في أكثر من مناسبة أنّ ظهور الفيروس غير مرتبط بمختبر ووهان للفيروسات». تضيف شيا لي: «حتى لو صحّ لجوء الصين إلى التسويق لنفسها، فهذا حقّ مكتسب نظير ما بذلته في خلال عام ونصف عام من الجهود الحثيثة والإجراءات الفعالة التي ساهمت بشكل كبير في ضبط أعداد الإصابات عند الحدّ الأدنى». وتتابع شيا لي «فلننظر من حولنا كيف ينتشر الوباء بصورة مخيفة، وكيف ترتفع أعداد الوفيات يومياً، فيما لم يتخطّ عدد الإصابات في الصين منذ ظهور الفيروس حاجز المائة ألف وظلّ عدد الوفيات ثابتاً منذ فترة طويلة عند 4636 وفاة».

> يُعدّ المهرجان مكافأة لسكان المدينة على التضحيات التي قدموها
>
> تستعيد ووهان الحياة في حين أن الفيروس ما زال يفتك بالعالم

في سياق متصل، لا بدّ من السؤال عن سرّ نجاح الصين في التصدي للفيروس، في وقت تدفع فيه جارتها الهند على سبيل المثال الآلاف الوفيات يومياً. يأتي ذلك في أعقاب تداول ناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي تسجيلات فيديو قصيرة تظهر صينيّين وهم يحتفلون بمهرجان «ستروبيري» الموسيقي في البؤرة الأولى لفيروس كورونا الجديد، في وسط البلاد. ويجيب عن هذا السؤال الخبير الصيني في الكوادر الطبية والالتزام بالتعليمات. ويشرح أنّ «تكامل القيم الثلاث شكّل علامة فارقة في قدرة الصين على وضع حدّ لانتشار الفيروس، لتصبح في ما بعد حديث العالم، بعدما طاولها من الاتهامات ما كان كفيلاً بإسقاط أيّة دولة أخرى وطرحها أرضاً».

وكانت دول غربية قد وجّهت اتهامات إلى الصين، حين شرعت في تطبيق الحجر الصحي على ملايين السكان في بدايات ظهور الفيروس قبل نحو عام ونصف عام، وقد شهدت تلك الفترة تشكيل لجان شعبية لمساندة السلطات الصحية في تطبيق إجراءات الحجر والوقاية شملت مهامها قياس درجات حرارة المواطنين وتعقّب المخالطين وفحصهم في منازلهم. كذلك، ما كان لافتاً في خلال تلك الفترة وصار حديث العالم في ما بعد، هو قدرة السلطات في ووهان على بناء مستشفى في زمن قياسي لم يتجاوز ثمانية أيام، وذلك لاستقبال الإصابات الجديدة بكوفيد-19 بعدما ضاقت بهم مستشفيات المدينة. في تلك الأثناء، لم تنقطع الأغذية والمواد التموينية، إذ كانت تصل إلى بيوت المواطنين عبر شركات توصيل خاصة تموّلها الحكومة. إلى جانب ذلك، أنشأت السلطات الصحية منصة إلكترونية للإعلان عن الحصيلة اليومية لأعداد الإصابات الجديدة بهدف إطلاع عامة الشعب على كلّ التفاصيل المتعلقة بالوباء الجديد.

أكثر من 11 ألف شخص شاركوا أخيراً في مهرجان (فرانس برس)